

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ في شأن التعليم الإلزامي

مادة ٧

تحدد بقرار وزارى المعاهد التى تعتبر الدراسة فيها معادلة للدراسة المقررة للتعليم الإلزامى .

مادة ٨

على المسؤولين عن قيد المواليد ان يبعثوا الى وزارة التربية والتعليم قوائم باسماء الاطفال المقيدين لديهم فى السجلات قبل بلوغهم السن القانونية للإلزام بعام ، وذلك فى ميعاد لا يجاوز شهر يونيو من كل سنة .

على انه فى السنة الاولى لتطبيق هذا القانون يجب أن تشمل القوائم اسماء الاطفال من سن الخامسة حتى سن الرابعة عشرة .

ويجب أن يبين فى القوائم المذكورة سابقا اسم الطفل واسم ابيه او ولى امره ان وجد ولقب العائلة ، ومنطقة السكن ، والعنوان . كما يجب على من يقع عليه الإلزام ان يخطر وزارة التربية والتعليم اذا غير محل سكنه .

مادة ٩

على الجهات المختصة بوزارة التربية والتعليم اخطار والد الطفل أو ولى امره باسم المدرسة التى تقرر الحاق الطفل بها ، وميعاد بدء الدراسة ، وذلك قبل بداية العام الدراسى بأسبوعين على الأقل . فاذا لم يتقدم الطفل الى المدرسة فى الميعاد المحدد او لم يواظب على الحضور دون عذر مقبول وجب على ناظر المدرسة اخطار والد الطفل او ولى امره بكتاب مسجل وبعلم الوصول الى محل اقامته المعروف . فاذا لم يتقدم الطفل خلال اسبوع من تسلّم الكتاب الموصى عليه او عاود الغياب عن المدرسة مرة اخرى دون سبب معقول اعتبر والد الطفل او ولى امره مخالفاً لإحكام هذا القانون . وعلى ناظر المدرسة اخطار وزارة التربية والتعليم بالامر خلال اسبوعين على الأكثر .

مادة ١٠

يعاقب والد الطفل او ولى أمره المخالف فى حكم المادة السابقة بغرامة لا تجاوز عشرة دنانير كويتية او بالحبس لمدة لا تزيد على اسبوع . ويجوز للمحكمة قبل الحكم فى المخالفة ان تمنح المخالف مهلة لتنفيذ القانون . فاذا نفذه خلال المهلة سقطت المخالفة ، والا حكم عليه بالعقوبة المقررة . وفى حالة العودة الى المخالفة يحكم بالحبس والغرامة معا .

مادة ١١

تعين وزارة التربية والتعليم من بين موظفيها من يعهد اليهم بتنفيذ حكم الإلزام وتكون لهم صفة الضبط القضائى فيما يختص بتطبيق احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

نحن عبد الله السالم الصباح

بعد الاطلاع على المادتين ٤٠ و ٦٥ من الدستور .

وافق مجلس الأمة على القانون الاتى نصه ، وقد صدقنا عليه

واصدرناه .

مادة ١

يكون التعليم الإلزامى إجبارياً ، لجميع الاطفال الكويتيين من ذكور واناث من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة المتوسطة ، وتلتزم الدولة بتوفير المباني المدرسية والكتب والمعلمين وكل ما يضمن نجاح التعليم الإلزامى من قوى بشرية ومادية .

مادة ٢

يبدأ التعليم الإلزامى بالنسبة للطفل من سن السادسة حسب التاريخ الميلادى ويظل الإلزام قائماً طوال المدة التى تقررها اللوائح والنظم الادارية ، ويجوز لوزير التربية والتعليم أن يأمر بقبول الاطفال الذين تقل اعمارهم عن السادسة بستة أشهر على الأكثر فى اليوم المحدد لبداية العام الدراسى ، على ان تعنى وزارة التربية والتعليم فى تأمين الرعاية الكاملة للاطفال فى سن الحضانة السابقة على الإلزام .

مادة ٣

الإلزام بالتعليم يقع على والد الطفل فاذا كان متوفياً ، او محجوراً أو غائباً غيبة منقطعة عن الكويت وقع الإلزام على من يتولى أمر الطفل .

مادة ٤

يعفى الطفل من الإلزام بالتعليم اذا كان مصاباً بمرض لا يمكنه معه متابعة الدراسة أو مصاباً بعاهة بدنية ، أو عقلية تمنعه من الإلتظام فى مدارس التربية الخاصة أو ما يماثلها من المعاهد التى تشهدها وزارة التربية والتعليم لذوى الحالات الخاصة . ويعفى كذلك الاطفال الذين تبعد مساكنهم عن أقرب مدرسة بنحو كيلومترين أو أكثر اذا لم تتمكن الوزارة أو أولياء امورهم من تهيئة وسائل انتقال لهم .

مادة ٥

يكون الاعفاء فى جميع الحالات بقرار من وزير التربية والتعليم ويظل الاعفاء قائماً مدة قيام سببه فاذا زال هذا السبب عاد الإلزام تلقائياً .

مادة ٦

يجوز لمن يقع عليه حكم الإلزام ان يقوم بتعليم الطفل بمعهد خاص بشرط ان تكون الدراسة بذلك المعهد ، معادلة للدراسة المقررة بالتعليم الإلزامى ، ويجب ان تخطر وزارة التربية والتعليم باسم المعهد قبل بداية العام الدراسى بأسبوع على الأقل .

نظام الدراسة

مادة ١٢

تبدأ مدة الدراسة المقررة للتعليم الإلزامي من المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة المتوسطة ، ويجوز لوزارة التربية والتعليم ان تزيد او تقص سنوات الدراسة للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة .

مادة ١٣

تضع وزارة التربية والتعليم المناهج والخطط الدراسية وتحدد المواد التي تدرس ، كما تضع الانظمة لانتقال التلاميذ من صف الى آخر وتحدد عدد السنوات التي يجوز للتلميذ الرسوب فيها وتضع الانظمة للحصول على الشهادات ، وتحدد بداية العام الدراسي ونهايته وغير ذلك مما يضمن حسن سير العمل .

مادة ١٤

يعطى الراسبون الذين قضوا مرحلة التعليم الإلزامي دون نجاح شهادات خاصة بالمرحلة التي قطعوها في الدراسة . ويجوز لوزارة التربية والتعليم ان تسمح للتلاميذ الذين فصلوا بعد تجاوز السن القانونية دون نجاح أن يتقدموا لنيل الشهادات المقررة بالنسبة الى التعليم الإلزامي من الخارج شريطة ان يكونوا قد أنهوا المرحلة الابتدائية بنجاح ، وذلك كله حسب القوانين والنظم التي تصدرها وزارة التربية والتعليم .

مادة ١٥

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويصدر وزير التربية والتعليم القرارات اللازمة لتنفيذه .
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية على ان يبدأ تطبيق الإلزام اعتباراً من العام الدراسي التالي لنشر هذا القانون .

أمير الكويت
عبد الله السالم الصباح

صدر في ٢٤ ذو القعدة ١٣٨٤ هـ
الموافق ٢٧ مارس ١٩٦٥ م